تقدير للعوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة على الفساد في الجزائر في الفترة 2003-2020.

An estimate of the political and economic factors affecting corruption in Algeria in the period 2003-2020

بوعافية هشام*

مخبر الانتماء، جامعة الجزائر3 – الجزائر

hichambouafia487@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/07 تاريخ القبول للنشر: 2021/06/04 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل والأسباب المشجعة لبروز ظاهرة الفساد بمختلف أشكالها ومظاهرها (الفساد الإقتصادي والمالي والسياسي) وهذا من أجل معرفة أهم الاستراتيجيات المتبعة لمكافحتها. وذلك من خلال أخذ مجموعة من المؤشرات السياسية والاقتصادية في تقييم درجة الفساد، حيث تم قياس درجة الفساد من خلال مؤشر مدركات الفساد.

ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشر الديمقراطية الاجمالي ومؤشر مستوى المشاركة السياسية هما الأكثر تأثيرا في العامل السياسي للفساد في الجزائر، كما توصلت الدراسة أيضا أن مؤشر درجة الحرية الاقتصادية ومؤشر درجة حرية الاستثمار هما الأكثر تأثيرا في العامل الاقتصادي للفساد في الجزائر، كما هنالك علاقة طردية بين العامل السياسي والاقتصادي بمؤشر مدركات الفساد، حيث كلما كان هنالك مناخ سياسي واقتصادي يحارب ظاهرة الرشوة، المحسوبية ونهب والاختلاس واهدار لمال العام، كلما أدى إلى انخفاض ظاهرة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، مؤشر مدركات الفساد، الفساد الاداري، الفساد الاقتصادي، البيروقراطية.

تصنيف JEL: D73.

Abstract:

The aims of this study is to analyze the factors and reasons for the emergence of the phenomenon of corruption in all its forms(economic, financial and political corruption) , in order to know the most important strategies used to combat it, by taking groups of political and economic indicators in assessing the degree of corruption, The degree of corruption was measured through the Corruption Perceptions Index.

The results of This study, that the democracy index and the level of political participation index are the most influential in the political factor of corruption in Algeria. This study also found that the degree of economic freedom index and the degree of investment freedom index are the most influential in the economic factor of corruption in Algeria.

Keywords: Corruption; Corruption Perceptions Index; Administrative Corruption; Economic Corruption; Bureaucracy.

Jel Classification Codes: D73.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد احدى أخطار الظواهر التي تنخر بالاقتصاد الوطني، كذلك يتصف الفساد بالشمولية حيث يمس جميع القطاعات وجميع المستويات، ومن ابرز القضيا التي تثير الجدل الواسع هو طريقة تقدير هذا الفساد وهي المؤشرات التي نأخذها في الحسبان عند تقدير هذه الظاهرة الخطيرة.

1.1. الاشكالية:

ماهي العوامل والمؤشرات التي تمكن من قياس ظاهرة الفساد وكيف تتفعل فيما بينها ؟

2.1. الفرضيات:

- ✓ الفساد يمس جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء.
- ✓ تنتشر ظاهرة الفساد في القطاع العام أكثر من القطاع الخاص.
- ✓ يعتبر مؤشر مدركات الفساد أحسن مؤشر لقياس ظاهرة الفساد.

3.1. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على ظاهرة الفساد وشرح أهم المؤشرات السياسية والاقتصادية التي تقيس ظاهرة الفساد بكل أنواعه.

4.1. أهداف البحث: يهدف البحث إلى معرفة لأهم المؤشرات السياسية والاقتصادية التي تقيس ظاهرة الفسد.

5.1. منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوصول إلى النتائج.

2.الإطار النظري لظاهرة الفساد:

2. 1. تعريف الفساد:

هو ذلك السلوك المخالف للمعايير القانونية والأخلاقية ضد الصالح العام يصدر عن شخص أو هيئة عامة كانت أو خاصة وذلك من خلال استغلال موقع معين لأغراض شخصية ومنفعة شخصية على حساب المنفعة العامة، وإساءة استعمال الوظيفة والتسيب فيها والإغفال عنها والإهمال في تأديتها للكسب الخاص وتقديم المنفعة الخاصة على العامة وهو سوء استخدام الفرد للسلطة الموكلة إليه لأغراض الربح الخاص والمنفعة غير المشروعة (ضويفي، 2020، صفحة 47).

2.2 . خصائص ظاهرة الفساد:

وتتمثل فيما يلي: (ليتيم و مسكين، 2018، صفحة 180)

- ✓ تتصف أعمال الفساد بالسرية والكيتمان بشكل عام .
- ✓ اشتراك أكثر من طرف في الفساد من أجل تبادل الحماية.
- ✓ سرعة الانتشار بين أفراد الادارة.

3.2 . مظاهر وأشكال الفساد الإداري:

وتتمثل في الظواهر التالية: (ضويفي، 2020، صفحة 49)

- ✓ الرشوة، وذلك عن طريق الحصول أموال أو ميزات من اجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخلافات.
- ✓ المحاباة والمحسوبية والتحيز، وهي ناتجة عن عن محاباة الأقارب والأصدقاء.
- ✓ الوساطة غير المشروعة، وذلك من استخدام شخص يملك نفوذ من تحقيق مصلحة الشخص.
- ✓ الاستغلال العيني، من خلال استخدام الوسائل العامة للأغراض الشخصية.
- ✓ نهب والاختلاس، وذلك عن طريق استخدام سلطة الوظيفة للمصالح الشخصية.

- ✓ اهدار لمال العام.
- ✓ التزيوير، وذلك من خلال تحسين الشيء ووضعه بخلاف صفته فهو تمويه بالباطل بما يوهم أنه حق.
- ✓ إفشاء المعلومات السرية.
- ✓ التسيب الوظيفي: يعرف بأنه عدم انتظام الموظف في العمل.

4.2. العوامل المؤثرة على انتشار الفساد في القطاع العام: ويمكن تقسيمها إلى: (ضويفي، 2020، صفحة 50)

- ✓ **العوامل السياسة:** وتتمثل في:
  - غياب الديمقراطية.
  - إنعدام الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية.
  - سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، أي عدم وجود حرية للتعبير.
  - اعتبار الولاء السياسي كمعيار في تعيين القيادات الإدارية.
  - عدم وجود مؤسسات يكون دورها هو مكافحة الفساد والمفسيدين.
- ✓ **العوامل الاقتصادية والاجتماعية:** وتتمثل في:
  - ارتفاع مستوى الفقر.
  - ارتفاع معدلات البطالة.
  - سوء توزيع الثروة.
  - انخفاض الدخل الفردي.
- ✓ **العوامل الادارية:** وتتمثل في:
  - البيروقراطية.
  - عدم وجود قوانين رادعة لظاهرة الفساد.

3. الدراسة التطبيقية:

1.3.تقديم متغيرات الدراسة:

من أجل تحليل ظاهرة الفساد في الجزائر تم استخدام مجموعة من المؤشرات العالمية في الفترة مابين 2003 و2020، من أجل الوقوف على مجهودات الجزائر في مكافحة هذه الظاهرة.

وكانت المؤشرات مقسمة كما يلي:

- ✓ **المتغير التابع:**

تم استخدام مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception index وهو مؤشر يقوم بترتيب بلدان العالم حسب درجة فساد القطاع العام بالاعتماد على تحليل مجموعة من المؤشرات تتعلق بحوكمة ومناخ الاعمال، حيث يتراوح المؤشر بين 0 و100نقطة، وبالنسبة للجزائر فقد كانت قيمة هذا المؤشر في 2003 بـ26 نقطة ليشهد انتجاه تصاعدي، حيث بلغ 36 نقطة خلال 2013، ليعرف بعد ذلك استقرار خلال 2014و 2015، لينخفض الى 33 نقطة في 2017، ثم يعود الارتفاع، حيث تقدر قيمة هذا المؤشر في 2020بـ36 نقطة (مؤشر مدركات الفساد 2020، 2020، صفحة 24).

- ✓ **المتغيرات المستقلة:** تم تقسيمها إلى قسمين : (الجاعوني، 2009، صفحة 99)

❖ **متغيرات ذات مدلول سياسي:**

- **مؤشر الاجمالي للديموقراطية démocratie indice global:**

يقيس هذا المؤشر مستوى الثقافة الديموقراطية في البلد، تم وضعه من طرف منظمة The Economist، وذلك من خلال قدرة الحكومة من تنفيذ برنامج يقوم على احترام الحريات الفردية والسهر على اجراء انتخابات نزهية وشفافة، ويتراوح هذا المؤشر بين 1 و10، حيث كلما أقترب البلد من نقطة 10 اعتبر أنه بلد ديمقراطي، فبالنسبة للجزائر سجلت ارقاما دون المتوسط، حيث انتقل من 3.17 خلال 2003 إلى 3.32 في 2007، ثم يرتفع في 2008 إلى 3.44، وخلال 2015 ارتفاع إلى 3.95، بعد ذلك انخفض إلى 3.56 نقطة في 2016، ليواصل في الانخفاض خلال 2018 ليبلغ 3.5 نقطة، ليسجل ارتفاعا خلال 2019 ليصل إلى 4.01 نقطة، ثم ليعود الانخفاض في 2020إلى 3.77 نقطة.

- **مؤشر الثقافة الديموقراطية Démocratie: culture démocratique:**

هو مؤشر تم صياغته من منظمة The Economist، يقيس مدى نزاهة العملية الانتخابية، وقبول الخاسرين لنتيجة الانتخابات، وسعيهم نحو السلطة دون اللجوء إلى انقلبات عسكرية، بحيث يواصلون نضالهم السياسي باتباع الوسائل الديمقراطية، كما يقيس المؤشر درجة التنوع السياسي، ويتراوح هذا المؤشر بين 1 و10، حيث كلما أقترب البلد من نقطة 10 اعتبر أنه بلد لديه ثقافة ديموقراطية. وبالنسبة للجزائر سجلت ارقاما متوسطة في هذا المؤشر، حيث بلغ المؤشر قيمة 5.63 في 2003 ليرتفع إلى 6.25 نقطة خلال 2015، ليتراجع إلى 5 نقط خلال 2016، ليستقر على هذه النقطة إلى غاية سنة 2020.

- **مؤشر مستوى المشاركة الاسياسيةniveau de participation politique :**

هو مؤشر تم صياغته من منظمة The Economist، يقيس مستوى المشاركة السياسية من قبل المواطنين ، كما يقيس هذا المؤشرة مستويات أشكال متعددة من المشاركة المدنية: منظمات المجتمع المدني ، والأحزاب السياسية ، والحركات الاجتماعية، ويتراوح هذا المؤشر بين 1 و10، حيث كلما أقترب البلد من نقطة 10 اعتبر أنه بلد لديه مستوى المشاركة السياسية كبيرة، وبالنسبة للجزائر سجلت ارقام ضعيفة في هذا المجال، حيث خلال 2003 كانت قيمة المؤشر ب 2.2 نقطة، لتنخفض إلى 1.67 نقطة خلال 2009، ليرتفاع خلال 2010 إلى 2.78 نقطة، ثم يرتفع إلى 3.89 نقطة خلال 2011، وفي 2020 سجل هذا المؤشر ارتفاعا، حيث بلغ 5نقاط.

- **مؤشر احترام الحريات المدنيةlibertés civiles :**

هو مؤشر تم صياغته من منظمة The Economist، يقيس حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وحرية الصحافة وحق الاحزاب السياسية في المعارضة، ويتراوح هذا المؤشر بين 1 و10، حيث كلما أقترب البلد من نقطة 10 اعتبر أنه بلد ديمقراطي فبالنسبة للجزائر فقد سجلت ارقام دون المتوسط فيما يخص هذا المؤشر، فقد كان هذا المؤشر يقدر ب3.53 نقطة في 2003 ليرتفع خلال 2008 إلى 4.41، ثم ينخفض خلال 2016 إلى 4.12، وخلال 2020 بلغت قيمة هذا المؤشر 3.82 نقطة.

❖ **متغيرات ذات مدلول اقتصادي:**

- **مؤشر درجة الحرية الماليةDegré de liberté financière :**

هو مؤشر تم صياغته من طرف مؤسسة The Heritage Foundation، يقيس درجة حرية البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و100، حيث كلما كان القطاع البنكي تابع للقطاع العام كلما كان المؤشر يقترب من الصفر، وبالنسبة للجزائر سجلت ارقام ضعيفة في هذا المجال، حيث خلال 2003 كانت قيمة المؤشر ب 30 نقطة، ليرتفع إلى 50 نقطة خلال 2006، لينخفض خلال 2010 إلى 30 نقطة، وفي 2020 سجل هذا المؤشر استقرار، حيث بلغ 30نقطة.

- **مؤشر درجة حرية التجارة الدولية liberté du commerce international:**

هو مؤشر تم صياغته من معهد CATO، يقيس القيود التي تفرضها الدولة على المعاملات التجارة الخارجية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و10 حيث كلما قامت الدولة برفع من القيود الجمروكية كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر، وبالنسبة للجزائر سجلت ارقام متوسطة في هذا المؤشر، حيث خلال 2003 كانت قيمة المؤشر ب 4.85 نقطة، ليرتفع إلى 5.69 نقطة خلال 2011، لينخفض خلال 2020 إلى 4.01 نقطة،

- **مؤشر درجة حرية الاستثمار Degré de liberté pour investir:**

هو مؤشر تم صياغته من معهد CATO، يقيس تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال قياس حجم استثمارات الدولة التي تتم بواسطة شركات خاصة، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و100 حيث كلما كانت هذه الاستثمارات تقوم بها شركات خاصة كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر، فبالنسبة للجزائر تشكل مستويات دون المتوسط فيما يخص هذا المؤشر، حيث خلال 2003 كانت قيمة المؤشر ب 30 نقطة، ليرتفع إلى 50 نقطة خلال 2006، لينخفض بعد ذلك خلال 2011 إلى 20 نقطة، ثم ارتفع هذا المؤشر إلى 45 نقطة خلال 2014، وتقدر قيمة هذا المؤشر في 2020 بـ 30نقطة.

- **مؤشر درجة الحرية التجارية Degré de liberté de commerce:**

هو مؤشر تم صياغته من معهد Heritage Foundation، يقيس إمكانية التجارة دون وجود قيود وتشريعات ووجود قوانين كثيرة حول التجارة، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و100 حيث كلما كانت هنالك قيود على التجارة كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر. فبالنسبة للجزائر تسجل مستويات متوسطة من هذا المؤشر، حيث خلال 2003 كانت قيمة المؤشر بـ 50.4 نقطة ليرتفع إلى 70.7 نقطة خلال 2010، ثم يرتفع إلى 72.8 نقطة خلال 2013 لينخفض إلى 60.8خلال 2014، وتقدر قيمة هذا المؤشر في 2020 بـ 57.4 نقطة.

- **مؤشر درجة حرية الملكية Degré de liberté de propriété:**

هو مؤشر تم صياغته من معهد Heritage Foundation، مدى احترام الدولة لحقوق الملكية، والقوانين المتوفرة من اجل حماية الملكية بكل أنواعها، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و100 حيث كلما كانت هنالك قوانين تحمي الملكية اقترب هذا المؤشر من 100. فبالنسبة للجزائر تعرف مستويات دون المتوسط فيما يخص هذا المؤشر، حيث خلال 2003 كانت قيمة المؤشر ب 30 نقطة، لينخفض إلى 25 نقطة خلال 2016، ليرتفع بعد ذلك خلال 2017 إلى 38.2 نقطة، ثم ينخفض هذا المؤشر إلى 27.8 نقطة خلال 2018، وتقدر قيمة هذا المؤشر في 2020 ب 34قطة.

- **مؤشر درجة الحرية الاقتصادية degré de liberté économique:**

هو مؤشر تم صياغته من معهد Heritage Foundation، يقيس مدى وجود قوانين تحمي الحرية الاقتصادية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و100 حيث كلما كانت هنالك قيود على الحرية اقتصادية اقترب هذا المؤشر من الصفر. فبالنسبة للجزائر تشكل مستويات متوسطة ، حيث خلال 2003 كانت قيمة المؤشر ب 57.7نقطة، لينخفض إلى 55.4 نقطة خلال 2007، ليرتفع بعد ذلك خلال 2008 إلى 56.9 نقطة، ثم ينخفض هذا المؤشر إلى غاية 44.7 نقطة خلال 2018، وتقدر قيمة هذا المؤشر في 2020 ب 49.7 نقطة.

- **مؤشر درجة الحرية الجبائية Degré de liberté fiscale:**

هو مؤشر تم صياغته من معهد Heritage Foundation، يقيس مدى فرض الدولة للضرائب على الشركات والافراد، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و100 حيث كلما كانت اعباء ضريبية كبيرة كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر، حيث خلال 2003

كانت قيمة المؤشر ب 65.2 قطة، ليرتفع إلى 77 نقطة خلال 2008، ليرتفع بعد ذلك خلال 2011 إلى 83.5 نقطة، ثم ينخفض هذا المؤشر إلى غاية 74 نقطة خلال 2018، وتقدر قيمة هذا المؤشر في 2020 ب 67.2 نقطة.

2.3. تقدير العلاقة بين مؤشرات الفساد:

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر الاجمالي للديموقراطية في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*DEMOCRATIE_INDICE_GLOBAL

CORRUPTION_P_I = -4.55639226008 + 10.3499536969*DEMOCRATIE_INDICE_GLOBAL

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة طردية بين مؤشر الاجمالي لديمقراطية ومؤشر مدركات الفساد وهذا يوافق الجانب النظري، حيث كلما كان البلد ديمقراطي كلما قلت نسبة الفساد فيه.
- كان مستوى معنوية مؤشر الاجمالي لديمقراطية تقدر ب0.0000 أي أنه أقل من 5%، وبالتالي معنوي.
- كان معامل التفسير يقدر ب70%، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 70% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها مؤشر الاجمالي للديموقراطية.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر احترام الحريات المدنية في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*D_LIBERTES_CIVILES

CORRUPTION_P_I = 16.4245602382 + 3.83049383946*D_LIBERTES_CIVILES

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة طردية بين مؤشر احترام الحريات المدنية ومؤشر مدركات الفساد وهذا يوافق الجانب النظري، حيث كلما كان البلد يتمتع بالحرية المدنية كلما قلت نسبة الفساد فيه..
- كان مستوى معنوية مؤشر احترام الحريات المدنية تقدر ب0.0813 أي أنه أكبرمن 5%، وبالتالي غير معنوي.
- كان معامل التفسير يقدر ب17%، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 17% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها مؤشر احترام الحريات المدنية، وهي نسبة ضعيفة.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر الثقافة الديموقراطية في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*DC_DEMOCRATIQUE

CORRUPTION_P_I = 47.8965570527 - 2.90596120786*DC_DEMOCRATIQUE

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة عكسية بين مؤشر الثقافة الديموقراطية ومؤشر مدركات الفساد وهذا ما لا يوافق الجانب النظري.
- كان مستوى معنوية مؤشر الثقافة الديموقراطية تقدر ب0.2488 أي أنه أكبر من 5%، وبالتالي غير معنوي.
- كان معامل التفسير يقدر ب8.21%، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 8.21% من التغيرات كانت العلاقة كالتالي: النموذج سببها مؤشر الثقافة الديموقراطية، وهي نسبة ضعيفة، ويمكن الحكم أنه هذا نموذج غير ملائم من الناجية الاحصائية.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر مستوى المشاركة السياسية في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C (1) + C (2) *NP_POLITIQUE

CORRUPTION_P_I = 23.4203439113 + 2.68100313817*NP_POLITIQUE

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة طردية بين مؤشر مستوى المشاركة السياسية ومؤشر مدركات الفساد وهذا يوافق الجانب النظري، حيث كلما كان عدد المشاركة السياسية كلما كان البلد ديمقراقطي و بالتالي كان مستوى الشفافية والحوكمة عالي ومنه تقل نسبة الفساد فيه.
- كان مستوى معنوية مؤشر مستوى المشاركة السياسية تقدر ب0.0000 أي أنه أقل من 5%، وبالتالي معنوي.
- كان معامل التفسير يقدر ب 68.22%، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 68.22% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها مؤشر مستوى المشاركة الاسياسية.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والعامل السياسي في الجزائر:**

من خلال المعادلات الانحدار التي تم تقديرها أعلاه تبين أن مؤشر الاجمالي للديموقراطية ومؤشر مستوى المشاركة السياسية كان لديه أثر ومستوى معنوية في تفسير مؤشر مدركات الفساد في الجزائر، حيث سوف نأخذ المؤشرين في العامل السياسي، لتقدير أثره على الفساد في الجزائر.

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*FACTEUR_POLITIQUE

CORRUPTION_P_I = 16.89076273 + 2.2447706972*FACTEUR_POLITIQUE

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة طردية بين العامل السياسي للفساد ومؤشر مدركات الفساد وهذا ما يوافق الجانب النظري، حيث كلما كانت الارادة السياسية تكافح الفساد كلما قلت نسبة الفساد في البلد.
- كان مستوى معنوية العامل السياسي تقدر ب0.000. أي أنه أقل من 5%، وبالتالي معنوي.
- كان معامل التفسير يقدر ب72.47%، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 72.4% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها العامل السياسي، وبالتالي يمكن الحكم أن النموذج صالح من الناحية الاحصائية.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر درجة الحرية التجارية في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*DL_COMMERCE

CORRUPTION_P_I = 20.9311978714 + 0.172216521861*DL_COMMERCE

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة طردية بين مؤشر درجة الحرية التجارية ومؤشر مدركات الفساد وهذا يوافق الجانب النظري، حيث كلما كان هنالك الحرية التجارية كلما قلت الرشوة ومنه تقل نسبة الفساد في البلد
- كان مستوى معنوية درجة الحرية التجارية تقدر ب 0.2082 أي أنه أكبر من 5%، وبالتالي غير معنوي.

- كان معامل التفسير يقدر ب9.7%، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر ب9.7% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها مؤشر درجة الحرية التجارية، وبالتالي يمكن الحكم أن النموذج غير صالح من الناحية الاحصائية.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*DL_ECONOMIQUE

CORRUPTION_P_I = 66.0177716035 + 0.654626842633*DL_ECONOMIQUE

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة طردية بين مؤشر درجة الحرية الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد وهذا يوافق الجانب النظري، حيث كلما كان هنالك الحرية الاقتصادية كلما قلت الرشوة ومنه تقل نسبة الفساد في البلد.
- كان مستوى معنوية مؤشر درجة الحرية الاقتصادية تقدر ب 0.000 أي أنه أقل من 5%، وبالتالي معنوي.
- كان معامل التفسير يقدر ب67.07%، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر ب67.07% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها مؤشر درجة الحرية الاقتصادية،

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر درجة الحرية المالية في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*DL_FINANCIERE

CORRUPTION_P_I = 33.1460674157 - 0.0393258426966*DL_FINANCIERE

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة عكسية بين مؤشر درجة الحرية المالية ومؤشر مدركات الفساد وهذا لا يوافق الجانب النظري، حيث لايلعب القطاع المالي في الجزائر دور كبيرا.
- كان مستوى معنوية مؤشر درجة الحرية المالية تقدر ب 0.8106 أي أنه أكبر من 5%، وبالتالي غير معنوي.
- كان معامل التفسير يقدر ب3% ، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر ب3% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها مؤشر درجة الحرية المالية، وبالتالي يمكن الحكم أن النموذج غير صالح من الناحية الاحصائية.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر درجة الحرية الجبائية في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*DL_FISCALE

CORRUPTION_P_I = 8.09866050282 + 0.307952440055*DL_FISCALE

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة طردية بين مؤشر درجة الحرية الجبائية ومؤشر مدركات الفساد وهذا يوافق الجانب النظري، حيث كلما كانت هنلاك الحرية جبائية كنا محفز للستثمرين في الاستثمار وبالتالي ازدهار البلد.
- كان مستوى معنوية مؤشر درجة الحرية الجبائية تقدر 0.0892 أي أنه أكبر من 5%، وبالتالي غير معنوي.

- كان معامل التفسير يقدر ب 16.98%، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر ب 16.98% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها مؤشر درجة الحرية الجبائية، وبالتالي يمكن الحكم أن النموذج غير صالح من الناحية الاحصائية.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر درجة الحرية المالية في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*DL_FINANCIERE

CORRUPTION_P_I = 33.1460674157 - 0.0393258426966*DL_FINANCIERE

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة عكسية بين مؤشر درجة الحرية المالية ومؤشر مدركات الفساد وهذا لا يوافق الجانب النظري، حيث لايلعب القطاع المالي في الجزائر دور كبيرا.
- كان مستوى معنوية مؤشر درجة الحرية المالية تقدر ب 0.8106 أي أنه أكبر من 5%، وبالتالي غير معنوي.
- كان معامل التفسير يقدر ب3% ، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر ب3% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها مؤشر درجة الحرية المالية، وبالتالي يمكن الحكم أن النموذج صالح من الناحية الاحصائية.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر درجة حرية الاستثمار في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*DL_INVESTIR

CORRUPTION_P_I = 38.4141114408 + 0.165182987141*DL_INVESTIR

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة طردية بين مؤشر درجة حرية الاستثمار ومؤشر مدركات الفساد وهذا يوافق الجانب النظري، حيث كلما كانت هنلاك حرية الاستثمار يعني عدم وجود قيود تعيق المستثمرين، ومنه عدم وجود الرشوة وقلة الفساد الاداري.
- كان مستوى معنوية مؤشر درجة حرية الجبائية تقدر ب0.0000أي أنه أقل من 5%، وبالتالي معنوي.
- كان معامل التفسير يقدر ب 55.54%، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر ب55.54% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها مؤشر درجة حرية الاستثمار.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر درجة حرية التجارة الخارجية في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*L_COMMERCE_INTERNATIONAL

CORRUPTION_P_I = 49.7412418824 - 3.73098478783*L_COMMERCE_INTERNATIONAL

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة عكسية بين مؤشر درجة حرية التجارة الخارجية ومؤشر مدركات الفساد وهذا لا يوافق الجانب النظري.
- كان مستوى معنوية مؤشر درجة حرية التجارة الخارجية تقدر ب 0.003 أقل من 5%، وبالتالي معنوي.
- كان معامل التفسير يقدر ب42% ، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر ب42% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها مؤشر درجة حرية التجارة الخارجية.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر درجة حرية الملكية في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*DL_PROPRIETE

CORRUPTION_P_I = 26.3380720788 + 0.183314627759*DL_PROPRIETE

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة طردية بين مؤشر درجة ملكية ومؤشر مدركات الفساد وهذا يوافق الجانب النظري، حيث كلما كان هنالك حماية لحقوق الملكية لكلما قل الفساد في البلد.
- كان مستوى معنوية مؤشر درجة حرية الملكية تقدر ب 0.5283 أكبر من 5%، وبالتالي غير معنوي.
- كان معامل التفسير يقدر ب2% ، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر ب2% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها مؤشر درجة حرية الملكية.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والعامل الاقتصادي للفساد في الجزائر:**

من خلال المعادلات الانحدار التي تم تقديرها أعلاه تبين أن مؤشر درجة الحرية الاقتصادية ومؤشر درجة حرية الاستثمار ودرجة حرية التجارة الخارجية كان لديه أثر ومستوى معنوي في تفسير مؤشر مدركات الفساد في الجزائر، حيث سوف نأخذ المؤشرات في العامل الاقتصادي، لتقدير أثره على الفساد في الجزائر.

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*FACTEUR_ECONOMIQUE

CORRUPTION_P_I = 45.7760233285 + 0.144098960453*FACTEUR_ECONOMIQUE

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة طردية بين العامل الاقتصادي ومؤشر مدركات الفساد وهذا يوافق الجانب النظري، حيث كلما كان المناخ الاقتصادي محفز كلما قلت الرشوة والمحسوبية وبالتالي يقل الفساد الاداري في البلد.
- كان مستوى معنوية مؤشر درجة حرية الملكية تقدر ب0.0000 أقل من 5%، وبالتالي معنوي.
- كان معامل التفسير يقدر ب64.83% ، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر ب64.83% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها العامل الاقتصادي.

✓ **تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والعامل السياسي للفساد والعامل الاقتصادي للفساد في الجزائر:**

من خلال معادلة الانحدار كانت العلاقة كالتالي:

CORRUPTION_P_I = C(1) + C(2)*FACTEUR_ECONOMIQUE + C(3)*FACTEUR_POLITIQUE

CORRUPTION_P_I = 28.1821746833 + 0.0655410984035*FACTEUR_ECONOMIQUE +

1.49913133856*FACTEUR_POLITIQUE

- نلاحظ من علاقة معادلة الانحدار أنه بالنسبة للجزائر وجود علاقة طردية بين العامل الاقتصادي والسياسي للفساد ومؤشر مدركات الفساد وهذا يوافق الجانب النظري، حيث كلما كان وجود المناخ الاقتصادي وسياسي يحارب الفساد كلما كانت نسبة الفساد منخفضة.
- كان مستوى معنوية مؤشر درجة حرية الملكية تقدر ب0.0000 أقل من 5%، وبالتالي معنوي.

- كان معامل التفسير يقدر ب77.74%، أي أن التغيرات التي تحصل في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر ب77.89% من التغيرات الحاصلة فيه حسب هذا النموذج سببها العامل الاقتصادي والسياسي للفساد، وهي أعلى نسبة تفسير، ومنه يمكن القول أن النموذج الذي يفسر العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والعامل السياسي للفساد والعامل الاقتصادي للفساد هو أحسن نموذج من الناحية الاحصائية.

4. تحليل النتائج:

كانت الدراسة تهدف إلى تقدير المؤشرات التي تقيس الفساد ولديها أثر على مؤشر مدركات الفساد في الجزائر من خلال استخلاص العامل السياسي والاقتصادي للفساد وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- ✓ من خلال النموذج القياسي الذي تم اقتراحه بلغ مستوى تفسير ظاهرة الفساد من خلال متغيرات الدراسة المخوذة بي 77.74%، وهي نسبة جيدة حيث تفوق 60%؛
- ✓ تتخلص المؤشرات المؤثرة في الفساد بمؤشر درجة الحرية الاقتصادية ومؤشر درجة حرية الاستثمار ومؤشر الاجمالي للديموقراطية ومؤشر مستو ى المشاركة السياسية؛
- ✓ يعتبر مؤشر درجة الحرية الاقتصادية ومؤشر درجة حرية الاستثمار وحرية التجارة الخارجية أهم المؤشرات في تفسير العامل الاقتصادي للفساد في الجزائر؛
- ✓ يعتبر مؤشر الاجمالي للديموقراطية ومؤشر مستو ى المشاركة السياسية أهم المؤشرات في تفسير العامل السياسي للفساد في الجزائر؛
- ✓ يبلغ أثر العامل السياسي للفساد ب 1.49 نقطة، فكل تغير في هذا المؤشر بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيير مؤشر مدركات الفساد ب1.49 نقطة، بالنسبة للجزائر؛
- ✓ يبلغ أثر العامل الاقتصادي للفساد ب 0.06 نقطة، فكل تغير في هذا المؤشر بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيير مؤشر مدركات الفساد ب0.06 نقطة، بالنسبة للجزائر؛
- ✓ بالمقارنة بين معامل العامل السياسي والاقتصادي للفساد، نلاحظ أن الفساد في الجزائر هو فساد اقتصادي أكثر من ماهو سياسي.

5. خاتمة:

تحاول الجزائر من الحد من ظاهرة الفساد بكل أنواعه من خلال سن القوانين ووضع هيئات متخصصة في مكافحة الفساد، كما تقوم الجزائر بمجموعة من الاصلاحات التي تمس كافة القطاعات قصد الحد من الظاهرة، ومنه يمكن اقتراح ما يلي:

- ✓ ضرورة التشديد من العقوبات المسلطة على من يكتشف أنه تورط في الفساد.
- ✓ نفعيل اجهزة مكافحة الفساد.
- ✓ زيادة التوعية والتحسيس بالأثار السلبية لظاهرة الفساد.
- ✓ غرس الوازع الدين الذي يحث على مكافحة الفساد.
- ✓ القيام بتحقيقات فجائية على اجهزة الدولة.
- ✓ مراقبة أموال المسؤولين، ومسألتهم عن ثرواتهم.

6. قائمة المراجع:

1. حمزة ضويفي. (2020). دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر2012 - 2018. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 12(2)، 46-58.
2. -فريد خليل الجاعوني. (2009). دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها في مؤشر التنمية البشرية ((دراسة تطبيقية على واقع البلدان العربية)). 25(2)، 95-117. تم الاسترداد من http://damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/95-117.pdf
3. -ليتيم, خ & ,.مسكين, ع .(2018) .الاثار الاقتصادية للفساد المالي وجهود الجزائر لمكافحته -إشارة إلى ترتيب الجزئر في مؤشر مدركات الفساد .-مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال.186-176 ,(7)4 ,
4. (2020). مؤشر مدركات الفساد 2020. منظمة الشفافية الدولية.

7. ملاحق:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	4.486136	6.282060	28.18217	C
0.0745	1.917192	0.034186	0.065541	FACTEUR_ECONOMIQUE
0.0094	2.976179	0.503710	1.499131	FACTEUR_POLITIQUE

31.94444	Mean dependent var	0.778938	R-squared
3.489012	S.D. dependent var	0.749463	Adjusted R-squared
4.103977	Akaike info criterion	1.746378	S.E. of regression
4.252372	Schwarz criterion	45.74754	Sum squared resid
4.124438	Hannan-Quinn criter.	-33.93579	Log likelihood
1.315176	Durbin-Watson stat	26.42714	F-statistic
		0.000012	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحث، مخرجات برنامج Eviews11.